حركة الإصلاح العثماني وانعكاساتها على الميدان الثقافي في المشرق العربي

الباحثة

موحدة أحمد علي أحمد

باحثة بكلية الدراسات والبحوث الآسيوية

جامعة الزقازيق

الملخـــــــــص

لقد شملت النهضة العربية التي بدأت منذ منتصف القرن التاسع عشر مختلف جوانب الحياة العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولما كانت لكل حركة قومية تضمن لنفسها واقعاً تعمل من خلاله فقد أثمرت تلك النهضة الفكرية وأخذ صداها يترك آثاره على الأوضاع السياسية. حيث كانت للتنظيمات العثمانية وما أحدثته من تغيرات في الواقع الاقتصادي والاجتماعي وخاصة فيما يتعلق بحدوث انقلاب في طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل القبيلة، وتعاون رؤساء العشائر وأثرياء المدن في الاستحواذ على كثير من الأراضي الزراعية والقرى وظهور طبقة الملاك. لقد ازداد الطلب على المنتجات الزراعية والحيوانية نتيجة التغلغل الاستعماري في الوطن العربي وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الولايات العربية واتجاه التجار الأوربيين إلى جعل تلك الولايات كلها منتجة للمواد الأولية والغذائية، وسوقاً لتصريف بضائعهم المصنوعة ومجالاً لاستثمار أموالهم، في إقامة المشروعات أو تقديم القروض محاولين ربط اقتصادها بالسوق العالمية.

الكلمات المفتاحية: الاصلاح، النهضة، المطابع، الصحافة، البعثات.

الباحثة

موحـــــــدة أحمـــــــد

قسم الحضارات، كلية الدراسات والبحوث الآسيوية،

جامعة الزقازيق، جمهورية مصر العربية.

Sewary2016@gmail.com

Abstract

I've included the Arab renaissance that began since the mid-nineteenth century has included various aspects of Arab political, economic, social and cultural life and what was for each national movement to ensure for themselves a reality working through it that intellectual renaissance yielded and took resonate leaves its effects on the political situation and we are going first to the motives of the intellectual movement

The regulations of the Ottoman and caused changes in the economic and social reality, especially with regard to happen coup in the nature of social relations within the tribe, and the cooperation of tribal leaders and wealthy cities in the acquisition of a lot of agricultural land and villages and the emergence of landlords layer.

Demand for agricultural and animal products has increased as a result of penetration of the colonial in the Arab world and the flow of foreign capital towards the Arab States and the direction of traders Europeans to make those States are all productive and raw food materials and a market for the disposal of their goods manufactured and scope to invest their money, to establish projects or provide loans, trying to link its economy market Global.

Keywords: Reformation, Renaissance, Presses, Journalism, Missions

Muahada Ahmad

Department of Civilizations , College of Asian Studies and Research , Zagazig University, Egypt.

Sewary2016@gmail.com

المقدمـــــة

شهدت الدولة العثمانية منذ منتصف القرن الثامن عشر محاولات عديدة لإصلاح نظامها ومؤسساتها الإدارية والسياسية والاقتصـــادية والاجتماعية وفق الأسس والأساليب الغربية الحديثـــة وكـــان لتلـــك المحاولات تأثيرها وانعكاسها في الوطن العربي .

أولاً– محاولات الإصلاح العثمانية: بعد أن تدهورت أنظمة الحكم العثمانية وعدم قدرتها على استيعاب التطورات الحديثة التي شـــملت مجالات الحياة المختلفة في أوربا ولاسيما من النواحي العسكرية[١]، وقد اتضح ذلك في سلسلة الهزائم العسكرية التي منيت بهـــا الدولـــة العثمانية نتيجة تمسكها بتقاليـــد قديمـــة وتكنيكهـــا الحربـــي القـــديم فاضطرت إزاء ذلك إلى التوقيع على معاهدات مهينة ومنها معاهـــدة (كارلوفيتز) في سنة١٦٩٩[٢] التي سلمت بها الدولة العثمانية المجر إلى النمسا، ومعاهدة (بيساروفيتس) سنة ١٧١٧التي فقدت بها جزءاً مهماً من البلقان، ومعاهدة (كوجك كينجاري) التي أعقبت هزيمتهـــا أمام روسيا القيصرية سنة ١٧٧٤، ومعاهدة (ياســـي) ســـنة ١٧٩١ التي أذلتها أمام روسيا القيصرية أيضاً، وقد انكشف ضعفها كذلك في عدم قدرتها على مواجهة الغزو الفرنســـي علـــى مصـــر وســـوريا

(١) إبراهيم خليل أحمد، تاريخ السيطرة العثمانية على أقطار الوطن العربي، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٢، ص١٧٧.

وفلسطين (١٧٩٨-١٨٠١)، وقد اتضحت علامات الانحطاط في تدهور النظام الاقتصادي وفساد الإدارة الحكومية ومن ثم تدخل الحريم في أمور الدولة واستمرار الانتفاضات في معظم ولايات الدولة العثمانية.

لذلك بدأ بعض السلاطين ورجال السياسة والمثقفين المتنورين المتأثرين بالحضارة الأوربية يبحثون عن علاج يوقف تدهور الدولة ويعيد حيويتها ونتج عن ذلك حركة لإصلاح نظام الحكم والإدارة سميت ومنذ سنة ١٨٣٩ باسم التنظيمات وامتدت كما يرى بعض المؤرخين إلى سنة ١٩٠٨ حين أعيد العمل بالدستور.

انقسم دعاة الإصلاح في الدولة العثمانية على فريقين ذهب كل منهما مذهبه في سبل الإصلاح فالفريق الأول يرى أن العلاج يكمن في تطبيق الأنظمة الإسلامية والتقاليد العثمانية الأصيلة.

أما الفريق الثاني فقد ارتأى أنَّ الإصلاح في الدولة العثمانية يستلزم اقتباس النظم الأوربية واستلهامها ولقد أدرك هؤلاء أن القوة الأوربية لا تقاوم بالارتداد إلى الإسلام الأول أو الاغتصاب بالأساليب العثمانية الأولى بل السير في الطريق الذي أوصل أوربا من الضعف إلى القوة ومن الهزيمة إلى النصر، وعليه فقد صارت حركة الإصلاح تستهدف تطبيق الأنظمة الأوربية الحديثة في مجالات الحياة المختلفة مع عدم التفريط بالأنظمة الإسلامية .

وكانت وراء حركة الإصلاح العثمانية التي ابتدأت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر عوامل عديدة، فمن المؤرخين من كان يرى أن الضغط الاستعماري الأوربي على الدولة العثمانية هو السبب الذي دفع الحكومة العثمانية إلى أن تصلح من شأنها، حين ينكر آخرون ذلك ويرون أن حركة الإصلاح كانت من الداخل فالطبقة البرجوازية الناشئة في اسطنبول بدأت بالرغم من ضعفها آنذاك تساند أي اتجاه إصلاحي يسير نحو التخلص من الأوضاع الإقطاعية المتخلفة والسائدة في الدولة العثمانية.

أ- **الإصلاحات العسكرية:** لقد اقتصرت حركة الإصلاحات الأولى على المؤسسة العسكرية فالدولة العثمانية كانت عسكرية الطابع منذ نشأتها أن تلك المؤسسة أصبحت قوة قديمة ومسيطرة في الدولة وتشل أي جهود رامية إلى إصلاح بنية الدولة، وهي المسؤولة عن الهزائم المتكررة التي منيت بها الدولة العثمانية طيلة القرن الثامن عشر وقد ظهر للعيان تفوق النظم الأوربية في شؤون الجيش بآثاره المادية، الأمر الذي جعل الإصلاح العسكري يبدو هدفاً مركزياً فشؤون الجيش كانت بمثابة المحور الأساس لجميع شؤون الدولة لذلك فقد بدأت حركات الاقتباس والإصلاح في الشؤون العسكرية ثم امتدت بعد ذلك إلى الجوانب الإدارية والمالية والقضائية

والتعليمية ونظراً لأهمية الفترة التي سبقت التنظيمات فمن المفيد الإشارة إلى أبرز التطورات الإصلاحية التي تمت فيها.

يرجع بعض المؤرخين إصلاح الجيش العثماني إلى السلطان العثماني مصطفى الثالث (١٧٥٧-١٧٧٤)[١]، ذلك لأن نظم البحرية والمدفعية وفقاً للأساليب والأسلحة الأوربية مستعيناً بعدد من الخبراء والضباط الأوربيين وفي مقدمتهم البارون (دي توت)،أما الإنكشارية[٢] فلم يتعرض لهم آنذاك لقوتهم وقدرتهم على مقاومة الإصلاح ورفضه.

وجاء قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ وانتصاراتها في الميادين الأوربية لتؤكد ضرورة الإصلاح، لاسيما بعد غزو نابليون لمصر سنة ١٧٩٨ وهي ولاية عثمانية.[٣]

ب – الإصلاحات الإدارية والاجتماعية:واجهت الدولة العثمانية في عهد السلطان محمد الثاني سلسلة من الأزمات الخارجية والداخلية، لذلك قرر إتباع سياسة مركزية وإعادة الحكم المباشر إلى

---

(١) إبراهيم خليل أحمد، المصدر السابق، ١٨٠.

(٢) قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، بيروت، مطبعة المتوسط، ٢٠٠٣، ص٩٧.

(٣) سيار كوكب الجميل، تكوين العرب الحديث ١٥١٦-١٩١٦، ط١، الموصل، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٩١، ص٤٧.

كافة الولايات العثمانية، حيث قضى على المماليك في العراق سنة ١٨٣١ وعلى الجليلين في الموصل والأسرة القرمانلية في طرابلس الغرب، لقد أنجز السلطان محمود الثاني برنامج إصلاحياً واسع النطاق وضعت فيه الخطوط العريضة التي سار عليها مصلحو الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين(١).

مرت حركة النهضة العربية المعاصرة بمرحلتين رئيستين:

[١] المرحلة الأولى: والتي امتدت منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين.

[٢] مرحلة(الثورة العربية): ذات الأيديولوجية المتميزة، والأداة الثورية والإستراتيجية التي تحدد المهام والأهداف المرحلية على ضوء المبادئ الأساسية المستمدة من النظرية العلمية الثورية.

إن المرحلة الأولى (العفوية) التي استمرت طيلة أكثر من قرن كانت مرحلة التفتيش عن الهوية الضائعة إنها قبل كل شيء عملية تلمس لحقيقة الوجود تماماً كما يفعل الناهض من نوم عميق مثقل بالكوابيس، فهي عملية استيقاظ وتذكر وشعور تنتهي إلى تشكل نواة لوعي جديد ينطلق من استعادة الشعور بالاستمرارية التاريخية ومن إدراك للهوية، ولرابطة الانتماء القومي، وللصلة بالعصر وللازمة التي تحيط بالوجود القومي ضمن الإطار العالم الراهن.

---

(١) إبراهيم خليل أحمد، المصدر السابق، ص١٧٧.

وقد انطلقت تلك المرحلة من رد الفعل الغريزي المعبر عن إرادة البقاء في الأمة العربية ولذلك كانت تعبر عن نفسها في أشكال سلبية من الرفض للآخر فهي رفض للاستعمار وللاحتلال الأجنبي قبل أن تكون تعبيراً عن مفهوم للحرية يكشف عدوانية الوجود الاستعماري جنباً إلى جنب مع العوامل الأخرى السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعطلة للحرية في المجتمع العربي وهي رفض للتجزئة وإدانة للإقليمية قبل أن تحمل معنى التيار الوحدوي وهي رفض لقيم التخلف وللمفاهيم الرجعية قبل أن تحدد مفهومها للتقدم.

فالمرحلة العفوية تمتاز بالدرجة الأولى بكونها رد فعل على الظاهرة الاستعمارية على الوطن العربي تلك الظاهرة التي أخذت أشكالاً منها (الانتداب، المعاهدات، الوصايا، الاحتلال العسكري المباشر) والتي عكست الوجه السلبي للحضارة الغربية الأوربية كما عكست فيما يتعلق بالسيطرة العثمانية، وبنسب مختلفة في كل من المشرق والمغرب واقع التخلف والابتعاد عن الحضارة الحديثة، وكانت سبباً في عزل المجتمع العربي عن التفاعل الواسع مع روح العصر؟

وقد جرى الانتقال من السيطرة العثمانية إلى الاستعمار الغربي بحسب خطة استعمارية استندت إلى إدراك مبكر لما تنطوي عليه حركة النهضة العربية من تهديد لمصير الإمبراطورية الاستعمارية.

فمنذ سنة ١٨٣٣ جاء في تقرير مبعوث مترنيخ[١] إلى مصر (بروكش فون اوستن) وبتاريخ ١٨٣٣/٦/١٦ أن موقف الرأي السنة العربي يتلخص في أنه (لا مفر من إقامة إمبراطورية عربية) وأن انبعاث الروح القومية عند العرب هي أولى ما يلاحظه المراقب.

وفي تلك الحقبة فقد ربط (بالمسترون) وزير خارجية بريطانيا بين خوفه من الوحدة العربية بين مصر وسوريا (١٨٣٠-١٨٤٠) أيام الوالي العثماني (محمد علي باشا) كمفتاح للنهضة العربية وبين دعوتها إلى الصهيونية إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين هو الكيان الصهيوني الذي انتهت الظاهرة الاستعمارية إلى زرعه في الجسم العربي لإعاقة النهضة العربية.

وفي سنة ١٩٠٧ جاء تقرير اللجنة الجامعية المشتركة بين جامعتي باريس ولندن التي شكلتها حكومة نيرمان من الاختصاصيين في تاريخ الإمبراطوريات مشيراً إلى (أنَّ الخطر الذي يهدد مستقبل الإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية إنما يكمن في المنطقة المطلة

(١) زيدان حسان الحاوي، مؤتمر فيينا ١٨١٤-١٨١٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٣٩.

على الشواطئ الشرقية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط حيث يقطن شعب تعداده (٣٥) مليون نسمة (آنذاك) ويتمتع بثروات طبيعية وأسباب النهضة والقوة والوحدة) لذلك كان للظاهرة الاستعمارية دور متميز ومخطط خاص في الوطن العربي فقد ركزت على خلق تجزئة من نوع جديد في المجتمع العربي لتدفع بالكيانات الإقليمية إلى التنابذ والتشذرم وتعيق التجزئة السياسية وخلق عوامل مضادة إلى الوحدة العربية انقسامية انفصالية تدعم التجزئة السياسية بأنواع من التجزئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والنفسية.

فالمخطط الاستعماري في الوطن العربي قد تجاوز كل ما هو مألوف في السياسات الاستعمارية الحديثة لأنه كان يقاوم خطر النهضة العربية عليه واحتمالات التحرر والوحدة التي تهدد المصالح الضخمة التي كان يعبر عنها(١).

لذلك كان التحالف الاستعماري وكذلك التحالف مع التيارات الرجعية التي استند عليها لمقاومة تيار النهضة داخل المجتمع العربي فضلاً عن سلب الأوطان واقتسام المصالح وتقسيم الأرض عملت الظاهرة الاستعمارية على خلق (مضادات الوحدة) المتمثلة بعقلية التجزئة ومصالح التجزئة وخلق التناقضات بين التراث وبين المعاصرة عن طريق (تشجيع المفاهيم الرجعية) إلى التراث أو خلق

(١) الياس فرح، المصدر السابق، ص٤.

الفكر المغترب أي خلق حالة مزدوجة من الاغتراب عن التراث وعن العصر.

هذا فضلاً عن سلب الموارد الطبيعية والاقتصادية في الوطن العربي وجعلها أداة لخدمة اقتصاده الاستعماري.

الإصلاحات الثقافية العثمانية وأثرها في الولايات العربية

لم تعدّ الدولة العثمانية وحتى منتصف القرن التاسع عشر التعليم والخدمات التعليمية من ضمن اختصاصاتها وإنما أوكلت هذه المهمة إلى الأفراد والجماعات(١)، فاقتصر الاهتمام بهذا النشاط الخدمي على جهود بعض السلاطين والولاة والميسورين والوجهاء في إنشاء بعض المدارس والإنفاق عليها وعلى طلبتها، وقد انحصر التعليم قبل الإصلاحات التعليمية في القرن التاسع عشر على التدريس في الكتاتيب والمدارس الدينية، ومدارس الطوائف الدينية، ومدارس الإرساليات البشرية في مختلف الولايات العثمانية.

شهدت الولايات العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تطوراً ملموساً في الجانب الثقافي لاسيما بعد حركة الإصلاح في الدولة العثمانية.

---

(١) إبراهيم خليل أحمد، (تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩-١٩٣٢)، مركز دراسات الخليج العربي، (البصرة، ١٩٨٢)، ص٢٦.

تمثل التطور في المجالات التالية:

التعليم الحديث: كان التعليم قبل صدور القوانين والتعليمات الخاصة بتأسيس المدارس الحديثة تعليماً دينياً تقليدياً، إذ كانت الكتاتيب منتشرة في الولايات العربية تعلم الصبيان حفظ القرآن الكريم وبعض مبادئ القراءة والحساب وشيئاً من الكتابة أما الجوامع فكانت تمثل مراحل التعليم العالي حيث يلتقي البعض ممن يرغب التعليم دراسة علم النحو، والصرف، والتشريع الإسلامي، وعلم التفسير، وكذلك الحال بالنسبة للطوائف غير المسلمة في الولايات العربية، إذ كان التعليم دينياً يقتصر على تعليم أبنائهم قراءة كتبهم المقدسة(١)، وكان تعليمهم ينحصر في الأديرة وشجع صدور خطي (شريف خانة وهمايون)(٢)، سكان ولايات المشرق العربي، على تأسيس المدارس الحديثة، وقد تضمن مرسوم (كلخانة) وعداً من السلطان العثماني بإجراء إصلاحات في مجالات عديدة، وأكد

---

(١) عبد الرزاق الهلالي، تأريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٩١٧، بغداد مطبعة المعارف، ١٩٥٩،ص٤٧-٦٢.

(٢) انكلدلهارد، تركيا وتنظيمات دولت عثماني نك إصلاحي، ترجمة علي رشاد، اسطنبول، مطبعة قناعت كتب خانة سي، ١٩٧٨، ص٣٨-٣٩.
خلف بن دبلان خضر الوذيناني، الدولة العثمانية الفكري، ط٢، مكة المكرمة، مطبعة جامعة أم القرى، ١٩٩٧، ص٥٧٥.

مرسوم (همايون) الاستفادة من الخدمات التعليمية للدولة العثمانية، ووعد المرسوم بإجراء إصلاحات عامة منها كانت ثقافية، فضلاً عن الامتيازات التي منحت للرعايا غير المسلمين مما أدى إلى نشاط الإرساليات التبشيرية من (بروتستانتية وكاثوليكية وأرثوذوكسية) في مجال فتح المدارس الخاصة بهم(١).

وأصدرت حكومة الباب العالي في سنة ١٨٤٦ تعليمات لإجراء إصلاح شامل في الحركة التعليمية، والى إيجاد مؤسسات تربوية حديثة في ولايات الدولة العثمانية كافة، وكان لتأسيس مجلس المعارف في اسطنبول في السنة نفسها، دور في متابعة حركة التعليم، وتأسيس إدارات للمعارف في الولايات العثمانية لتنظيم شؤون التعليم والإشراف عليه.

وكان يرأس مجلس إدارة المعارف مدير ويعاونه مساعدان مع أربعة مشرفين وعشرة أعضاء ينتمون إلى ديانات مختلفة وكاتب واحد، وأمين صندوق ومحاسب(٢).

---

(١) جميل موسى النجار، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩-١٩١٨، بغداد مطبعة مكتبة التحرير، ٢٠٠١، ص٥٩.

(٢) عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، القاهرة، مطبعة مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٨٠، ص١٨١.

وتضمنت المادتين الثامنة عشرة والسابعة والعشرون من قانون المعارف العثماني الصادر سنة ١٨٦٩[١] تأسيس مدارس رشدية للبنين والبنات خاصة بالمسيحيين أو غيرهم من الأقليات الدينية في المناطق التي يشكل فيها هؤلاء أكثرية السكان، وأكدت المادة الرابعة عشرة بعد المائة من الدستور العثماني لسنة ١٨٧٦ بأن يكون التعليم إلزامياً على كل شخص في الدولة العثمانية من المشمولين بسن التعليم.

وكان صدور قانون المعارف العثماني قد وضع أساساً للنظام التعليمي المتكامل في ولايات الدولة العثمانية ومنها ولايات المشرق العربي، وعالج مواد القانون البالغة مائة وثمانية وتسعين مادة مختلف جوانب التعليم، وقسمت المدارس الحكومية إلى خمسة أقسام هي الابتدائية والرشدية(المتوسطة) والإعدادية والسلطانية(الثانوية) والعالية، وفي العقد الأخير من القرن التاسع عشر كانت تشكيلات المدارس المدنية قد استقرت كالآتي:

مدارس ابتدائية مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات.

مدارس رشدية مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات أيضاً.

---

(١) علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض، وأسباب السقوط، ط٢، مصر، المنصورة، مطبعة مكتبة الإيمان، ٢٠٠٦، ص٣٥٦.

مدارس إعدادية وكانت نوعين: النوع الأول اعداديات الألوية مدة الدراسة فيها خمس سنوات الثلاث الأولى منها رشدية، والنوع الثاني اعداديات الولايات مدة الدراسة فيها سبع سنوات الثلاث الأولى منها رشدية.

مدارس زراعية ومدارس صناعية ودور للمعلمين.

المدارس العالية: وهي مدرسة الطب، ومدرسة الحقوق، ومدرسة الإدارة والسياسة وتسمى " **المدرسة الملكية الشاهانية**"ومدرسة القضاة، ومدرسة التجارة العليا، ومدرسة الزراعة العليا، ودار المعلمين العالية، ومدرسة البيطرة، ومدرسة الهندسة، ومدرسة الصنائع النفيسة (مدرسة الفنون الجميلة).

ومعرفة في دوائر الدولة المختلفة مما استوجب تأسيس المدارس الحديثة في الولايات العربية العثمانية.

وكان قانون المعارف أحد القوانين التي صدرت في عهد التنظيمات التي تركت آثاراً واضحة في ولايات المشرق العربي، فكان ظهور مؤسسات إدارية وقضائية جديدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر جعل الحاجة ملحة إلى مثقفين متخصصين للعمل في تلك المجالات والإشراف عليها، وينجزون أعمالهم بكفاءة.

ففي العراق اتخذت بعد أشهر من صدور قانون المعارف سنة ١٨٦٩ خطوات واضحة للسلطة العثمانية لإنشاء المدارس الحديثة

فتأسست في عهد الوالي (مدحت باشا)[١] مدرسة رشدية في مدينة بغداد باشرت التدريس سنة ١٨٧٠، وقبل فيها خريجو الكتاتيب، لعدم وجود مدارس ابتدائية آنذاك، وكان الهدف من تأسيس المدرسة تخريج موظفين كفوئين لدوائر الدولة، وحددت مدة الدراسة بأربع سنوات، وكان المدرسون من الأتراك[٢].

وفي التعليم المهني أسست مدرستان للصنائع الأولى في بغداد وافتتحت للدراسة أواخر سنة١٨٧٠[٣]، والثانية في كركوك في السنة التالي، وباشر الدراسة في الأولى مائة وأربعة وأربعين تلميذاً من خريجي الكتاتيب أيضاً، وكانت مدة الدراسة فيهما خمس سنوات يدرسون فيها الحدادة والنجارة والخياطة والاسكافية في الجانب العملي، واستعانت إدارة المعارف ببعض الحرفيين المهرة

---

(١) يوسف بك حتاتا، مدحت باشا حياته ومحاكمته، ترجمة صديق الدملوجي، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٢، وكذلك ينظر إلى :

Ministry of Transportation Iraq, Republic rail way, co, Historical, review of F. R. R, Printing in AL-Hadeel Co, 2008, p3.

(٢) سيار كوكب علي الجميل، المصدر السابق، ص٣٦٧.

(٣) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٧، ط١، مطبعة المكتبة الحيدرية، ٢٠٠٣، ص١٧٩.

لتدريس الطلبة أما الجانب النظري فاستقدم لتدريسه مدرسون من خارج العراق(١).

وبهدف تشجيع الطالب الاستمرار في الدراسة خصصت خزانة إدارة المعارف قرضاً مالياً للطالب المتخرج تساعده في العمل بحرفته التي تعلمها في مدرسة الصنائع.

وعلى الرغم من قلة المدارس الحديثة التي تأسست في سبعينيات القرن التاسع عشر، إلا أن نتائجها ظهرت في مشاركة بعض خريجي مدرستي الصنائع في العمل في المطابع وورش النجارة وأحواض السفن في العراق وجعلت بعض المتعلمين يطالب عن طريق نشر اقتراحاتهم في صفحات الزوراء، بتأسيس مدارس حديثة في مدن العراق الأخرى مما يدلل على ظهور نواة للوعي الفكري في البلاد.

واتسع اهتمام السلطة العثمانية في تأسيس المدارس الحديثة في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، وقد وجه السلطان عبد الحميد الثاني إلى تشريع قوانين تتعلق بإصلاح أوضاع التعليم في ولايات الدولة العثمانية، فأنشأت

---

(١) عبد الكريم الدجيلي، المدارس النظامية في العهد العثماني في لواء كركوك (مطلة المعرفة البغدادية)، الجزء الخامس، شباط ١٩٦٣، ص٢٧.

مدارس حديثة في ولايات الموصل وبغداد والبصرة، ففي سنة ١٨٨٣ كانت هناك ست مدارس رشدية في ولاية الموصل موزعة في مدن الموصل، والسليمانية وكركوك وراوندوز وكفري وأربيل ، ويتراوح عدد الطلبة فيها بين واحد وستين طالباً في الموصل وثمانية عشر طالباً في متوسطة راوندوز وفي سنة ١٨٩٦ تأسست أول مدرسة رشدية للبنات في الموصل(١).

بلغ عدد المدارس الرشدية في العراق بحدود اثنتا عشرة مدرسة رشدية في نهاية القرن التاسع عشر منها مدرستان في مدينة بغداد، ومدرسة واحدة في مدن كوت الإمارة وبدرة وسامراء، والخالص، وعنه، وكربلاء، ومندلي، وبعقوبة، والديوانية، والحلة، أما أعداد الطلبة فكانت تتراوح بين ثلاثين طالباً في بغداد الأولى وثمانية عشر طالباً في متوسطة مندلي.

وفي سنة ١٢٧٨هـ/١٨٦١م، تم تشكيل لجان متخصصة في نظارة (وزارة) المعارف أخذت على عاتقها تطوير التعليم الرسمي والبدء بتعليم البنات، إذ صدرت سلسلة من الإجراءات المؤدية إلى نشر التعليم، إلا أن المشاكل السياسية والعسكرية والمالية التي

---

(١) فاضل مهدي بيات، التعليم في العراق في العهد العثماني في ضوء السالنامات العثمانية (مجلة المورد، المجلد ١٧، العدد الثاني، بغداد، ١٩٨٨)، ص١١.

واجهت الدولة آنذاك لم تسمح لها إلا بإنشاء عدد قليل من المدارس، فقد ذكرت إحصائية تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر أن عدد المدارس الرشدية في عموم الدولة العثمانية كان (٦ مدارس رشدية) بلغ مجموع طلابها (٨٧٠) طالباً.

وفي سنة ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م خطا نظام التعليم في الدولة العثمانية خطوة يمكن عدها نقلة نوعية في ميدان الخدمات التعليمية من خلال صدور (نظام المعارف العمومية) "معارف عمومية نظامنامه سي" الذي عد أول تشريع متكامل يوضع للتعليم المدني الحديث في الدولة العثمانية إذ صيغ هذا النظام في "١٩٨" مادة تناول فيها مختلف نواحي التعليم ومؤسساته، وبموجب هذا القانون تم تشكيل مجلس عال للمعارف في العاصمة استانبول، ومجالس معارف في الولايات، أوكل إليها مهمة إدارة التعليم في الولاية، منها تنفيذ التعليمات والأوامر التي تصدرها نظارة المعارف، ورفع التقارير السنوية، التي يتم بموجبها تحديد عملية التعليم داخل كل ولاية وإتباع أفضل السبل لإدارة عائدات المدارس وتحديد أوجه صرف تلك العائدات.

وأعطى القانون حيزاً كبيراً من الاهتمام لموضوع تأسيس المدارس في الولايات حيث نص على تقسيم التعليم إلى ثلاث مراحل ابتدائية ورشدية (متوسطة) وإعدادية فضلاً عن المدارس السلطانية

ومدارس الصنائع ودور المعلمين وبعض المدارس العالية، في حين صاغ القانون في مواد أخرى الشروط والضوابط اللازمة لتأسيس هذه المدارس.

وفي الوقت نفسه نظم القانون كل ما يتصل بالإدارة المالية لهذه المدارس فعلى سبيل المثال نصت المادة (١١) من القانون المذكور على جعل الدراسة الابتدائية والمتوسطة مجانية، أما عن مصاريف هذه المدارس فكان يجري استيفاؤها من الأهالي والمجلس المحلي وصندوق المعارف، في حين حصر القانون مسؤولية الصرف على المدارس الإعدادية بمجالس معارف الولايات، وألزم القانون طلاب المدارس دفع أجور يسيرة، وفي الوقت نفسه حدد القانون المناهج الدراسية لكل مرحلة.

فيما أجاز وفي مواد أخرى منه استخدام العقوبات التأديبية تجاه المخالفين من الطلبة التي تراوحت بين التأنيب والتوبيخ والحرمان من الدرس والطرد بقرار من مجلس المعارف وحسبما يقتضي الحال، ولم يغفل قانون المعارف المدارس الخاصة (الأهلية والأجنبية) حيف أفرد لها جانباً من اهتمامه.

وفي سنة ١٢٨٨هـ/١٨٧١م صدر نظام الولايات العمومية حيث تناول الفصل السادس منه تأكيد – وظائف مديري المعارف–إذ

أوكل إليهم رئاسة مجالس المعارف في ولاياتهم، فضلاً عن الإشراف المباشر على أعمال إدارات المعارف في تلك الولايات.

وبعد خمس سنوات أصدر السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) الدستور العثماني في سنة ١٢٩٣هـ/١٨٧٦، وقدر تعلق الأمر بالتعليم أفرد الدستور بعضاً من مواده لهذا المرفق الحيوي ومنها المادة (١٦) التي أكدت وضع جميع المكاتب تحت نظارة الدولة أما بالنسبة للتعليم في الولايات العثمانية فقد أوكل هذا الأمر إلى المجالس العمومية وفقاً للمادة (١١٠) من الدستور، في حين نصت المادة (١١٤) منه على جعل التعليم إلزامياً في الدولة العثمانية.

وأنشأت أول مدرسة إعدادية في مدينة بغداد سنة ١٨٧٣ التي أصبحت موضع اهتمام السلطة العثمانية فعينت لها ملاكاً كاملاً، وكان مديرها ومعظم أعضاء الهيئة التدريسية حتى سنة ١٨٧٥ من ضباط الجيش بسبب قلة المدرسين المختصين، وبلغ عدد طلبتها في سنة ١٩٠١ مائة وسبعة وعشرين.

وبرزت في نهاية القرن التاسع عشر ظاهرة جديدة بين أبناء كبار شيوخ العشائر للحصول على أسباب الثقافة الحديثة، ففي حزيران ١٨٩٢ توجه إلى اسطنبول عدد من أبناء شيوخ العشائر العراقية مثل شمر وربيعة والدليم وغيرها للدراسة في "مدرسة

العشائر" التي أسست خصيصاً لأمثالهم هناك، فدرسوا العلوم المعرفية كالحساب والهندسة فضلاً عن اللغات التركية والفرنسية والفارسية، فكانت إضافة معرفية جديدة للمجتمع العراقي.

وبذلك نجحت السياسة التعليمية العثمانية في تخريج عدد من الطلبة تم تعينهم موظفين في الدوائر الحكومية في العراق منذ نهاية القرن التاسع عشر، وكان لمدرسة الحقوق دور في إعداد مجموعة من العراقيين المتعلمين تعليماً مدنياً عالياً افتقر العراق إلى أمثالهم من أبنائه آنذاك، كما ساهمت المدارس الأخرى في اكتساب الدارسين المعلومات الحديثة التي كانوا تلقوها من المناهج الدراسية(١).

وبما أن التعليم في الدولة العثمانية قد حظي بنصيب كبير من الإصلاح والتطوير منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقد انعكس ذلك على وضع التعليم في ولاية اليمن، بالرغم من الوضع غير الطبيعي الذي كانت تعيشه الولاية من الثورات المستمرة والحروب الطاحنة، فكان التعليم فيها مجاناً وعلى نفقة الدولة فقد انتشرت المدارس على مختلف أنواعها في جميع أنحاء الولاية ومنها ما تدرس في المواضيع التي ليس لها علاقة بالدين، فكان في صنعاء مدرستان للتعليم العسكري، مدرسة رشدية عسكرية ومدرسة إعدادية عسكرية لينتقل بعدهما الطلاب إلى المدرسة العسكرية العليا في اسط

(١) عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص١٥٧.

كما تشكل في ولاية اليمن مجلس للمعارف تألف من مدير المعارف والمعاون وموظف الحسابات وكاتب التحريرات والمخابرات التركية والكاتب العربي لمجلس المعارف وأمين الصندوق ومعاون الحسابات والمفتشين.

وشكلت إصلاحات محمد علي باشا في مصر حافزاً للحكومة العثمانية في بلاد الشام بعد عودة الحكم العثماني إليها، في تأسيس المدارس الحديثة وبدأ نشاط الحكومة في التعليم بتأسيس مدرسة رشدية مدنية في حلب سنة ١٨٦١ وتأسست في "عبية" في لبنان مدرسة رشدية أخرى، وكذلك تأسست مدرسة أخرى في مدينة القدس سنة ١٨٦٨، وكان الهدف من البدء في التعليم الرشدي تهيئة التلاميذ للمرحلة الإعدادية وتزويدهم بثقافة تمكنهم من الحصول على الوظيفة في الدوائر الحكومية في الولاية وهذا يدلل على رغبة الحكومة بتحسين مؤسساتها الإدارية برفدها بالموظفين الكفوئين وعزز صدور قانون المعارف سنة ١٨٦٩ نشاط الحكومة وإدارات المعارف في ولايات الشام والمتصرفيات الأخرى في تأسيس المدارس الحديثة، ففي عهد المتصرف فرنكو باشا (١٨٦٨-١٨٧٣)

أنشأت إحدى عشرة مدرسة حكومية[1] مجانية للذكور والإناث في مدن وقرى متصرفية جبل لبنان، وعين لها أساتذة يدرسون فيها العربية وشيئاً من الفرنسية مع العلوم الحديثة الأخرى.

وعزز تولي مدحت باشا السلطة في ولاية سورية (١٨٧٩-١٨٨٠) من نشاط إدارة المعارف في التوسيع في تأسيس المدارس الحديثة وبالتعاون مع الأهالي والجمعيات الخيرية.

وكانت "جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية" التي تأسست في سنة ١٨٧٨ أبرزها، ثم تأسست في السنة نفسه وبالاسم نفسه جمعيات أخرى في مدن بلاد الشام كالقدس ودمشق وحمص وبيروت وغيرها، وقد برز نشاط الجمعية خلال تولي مدحت باشا السلطة في الولاية، فجمعت التبرعات من الأهالي لإنشاء المدارس، وقد خصصت إيرادات الأوقاف لذلك، ولتأمين الأبنية للطلبة جرى ترميم بعض المدارس الدينية القديمة ليباشر الطلبة دراستهم[2].

---

(١) هند فخري سعيد المولى، اليمن في عهد حكم الاتحاديين ١٩٠٨-١٩١٨م، دراسة في أوضاعها الإدارية والسياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.

(٢) محمد عصفور سلمان، حركة الإصلاح العثماني وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩-١٩٠٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

ولكن هذه الجمعية لم تستمر في نشاطها التعليمي، ففي سنة ١٨٨٢ أصدرت حكومة اسطنبول أمراً بإلغاء جمعية المقاصد الخيرية، وأن يقوم "مجلس معارف الولاية" بمهمة إنشاء المدارس الحديثة والإشراف على التعليم في بلاد الشام، وفق ما جاء به قانون المعارف العثماني.

وفي العقد الأخير من القرن التاسع عشر نشط أعضاء إدارات ولايات الشام في تأسيس المدارس الحديثة بأنواعها في البلاد، ففي سنة ١٨٨٨ تأسست إعدادية مدنية في دمشق، وإعدادية في مدينة حلب وفي سنة ١٨٨٩ أنشئت إعدادية في مدينة القدس ثم مدرسة أخرى في عكا سنة ١٨٩٥ ومدرسة رابعة في نابلس سنة ١٨٩٧ بلغ عدد طلبتها جميعاً ستمائة وعشرين طالباً، وكانت المدارس تضم بين صفوفها، صفوفاً للدراسة الابتدائية(١).

وفي ولاية حلب تأسست ست مدارس رشدية في أغلب مراكز الاقضية ولاسيما مركز الولاية، إذ بلغت في لواء حلب تسع مدارس رشدية، فضلاً عن مدرسة رشدية في كل من أورفة،وبيره جك التابعة للواء أورفة، ومدرسة رشدية للبنات في حلب، وبلغ عدد طلباتها أربعمائة وستين طالباً ومائة وسبعة وعشرين طالبة، كما

(١) ساطع الحصري، حولية الثقافة العربية للسنة ١٩٥٠-١٩٥١، القاهرة، مطبعة الإعلام، ص٧-٨.

تأسست ثماني مدارس ابتدائية في الولاية كانت تضم ستمائة وثمانين طالباً، وبنهاية القرن التاسع عشر بلغ عدد المدارس في بلاد الشام إحدى عشرة مدرسة إعدادية، ومائتين واثنتي عشرة مدرسة ابتدائية ورشدية، ويضم القسمان الأخيران (٦٩٩٤) طالباً وطالبة منهم (٨٦٢) طالباً و(٣٧٦) طالبة في الدراسة الابتدائية يدرسهم عشرون معلماً.

وكانت ولاية مصر شهدت نهضة كبيرة في الجانب الثقافي في عهد محمد علي باشا، فقد وضع الوالي أساس النهضة العربية الحديثة في مصر، فكان تأسيس المدارس الحديثة وإرسال البعثات العلمية إلى خارج مصر هما "ركنا الإصلاح في ولاية مصر الجديدة".

أصدر محمد علي باشا أوامره بإرسال البعثات الطلابية في المجالات العلمية، العسكرية منها والمدنية، إلى أوربا، وكانت أول بعثة علمية في السنة ١٨١٣ إلى إيطاليا وآخرها إلى بريطانيا سنة ١٨٤٨[(١)]، وكان سنة ١٨٦٤ قد شهد ما يسمى بـ"**البعثة الكبرى**" حيث أرسل سبعون طالباً تم اختيارهم من بين الطلبة

(١) أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم في عصر محمد علي، جمال الدين الشيال، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي، القاهرة، ١٩٥١.

المتفوقين دراسياً، وافتتحت في سنة ١٨٤٧ في باريس المدرسة المصرية للإشراف على طلبة البعثة، واختير رفاعة رافع الطهطاوي مشرفاً على البعثة.

وبلغ عدد الطلبة الذين أرسلوا في البعثات العلمية ثلاثمائة وتسعة عشر طالباً بين الأعوام ١٨١٣-١٨٤٧، وكان الهدف من إرسال البعثات كي يصبح في مصر جيل من الأساتذة والمثقفين حصلوا على التعليم الحديث من مصادره، وليحلوا بعد عودتهم إلى بلدهم محل الأساتذة والأطباء والمهندسين والخبراء والصناع من الأجانب، وأن يكونوا أداة جيدة وصحيحة لنقل علوم الغرب وفنونه وترجمتها إلى اللغة العربية وقيادة الحركة الفكرية والثقافية في مصر، وقد نجح الوالي في ذلك إلى حد كبير وكان إنشاء المدارس الحديثة الخطوة الثانية المهمة في نشاط محمد علي باشا في الجانب الثقافي، إذ أنشأ العديد من المدارس لعل من أبرزها "مدرسة الهندسخانة" و"مدرسة الطب" و"مدرسة الترجمة" وخرّجت الأخيرة عدد من المترجمين أسهموا في توفير الكتب اللازمة للمدارس المصرية.

وكان لحركة الترجمة دور في نقل الكثير من العلوم والمعارف الأوربية إلى الطلبة في المدارس والى المثقفين إذ أثرت في تطور الحركة الثقافية في مجتمع ولايات المشرق

العربي، وظهرت الحركة الأدبية وتغذّت في البدء من ترجمة المؤلفات المختلفة إلى اللغة العربية.

وتأسست المدارس الابتدائية الحديثة في مصر سنة ١٨٣٣، فأصبح عددها في نهاية ثلاثينيات القرن التاسع عشر خمسين مدرسة ابتدائية، وكانت مدة الدراسة فيها خمس سنوات، والتدريس باللغة العربية.

وتأسست لأول مرة دار المعلمين في سنة ١٨٧٢ لإعداد معلمين مؤهلين للتدريس في المدارس الحديثة، بعد أن كان الاعتماد على بعض المدرسين من جامع الأزهر، ويرجع إلى عهد الخديوي إسماعيل افتتاح أول مدرسة حكومية حديثة للبنات في سنة ١٨٧٣ ضمت أربعمائة طالبة في السنة التالي تدرسهن خمس عشرة معلمة، وأضيف إلى مناهجها الاعتيادية الخياطة والحياكة، والدراسة فيها خمس سنوات، وكانت المدرسة بإشراف إحدى زوجات الخديوي.

وفي سنة ١٨٧٨ تأسست مدرسة ثانية للبنات ضمن مائة وخمسين طالبة وبإدارة فرنسية، وفي السنة التالية دمجت المدرستان بمدرسة واحدة بسبب الأزمة المالية في مصر(١).

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، القاهرة، مطبعة الإعلام، ١٩٧٦، ص١٢٦.

وهكذا أدى التوسع في تأسيس المدارس الحديثة الحكومية، ومدارس الإرساليات التبشيرية والطوائف الأخرى إلى انتشار التعليم الحديث بين مواطني الولايات العربية العثمانية وظهور فئة من المثقفين في المجتمع العربي، مع ازدياد أصحاب الشهادات المتوسطة والإعدادية عما كان عليه في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فزاد الإقبال على قراءة الصحف والمؤلفات والكتب الثقافية الأخرى، واتسع إصدارها في الولايات العربي، لاسيما بعد دخول الطباعة الآلية الحديثة.

الصحافة والطباعة:

الصحافة والطباعة: شهدت البلاد العربية في مطلع القرن التاسع عشر نهضتها المعاصرة وكان عامل الاتصال بأوربا أثر في ذلك الحدث من خلال البعثات العلمية والاستشراق والمدارس والطباعة ثم الصحافة (فمولد الصحافة العربية كان وليد اتصال الغربيين ببلاد الشرق العربي، ولا غرو فالفن الصحافي كما نعرفه اليوم نشأ وترعرع في أحضان الحضارة الغربية، وكان الغربيون هم الذين ابتدعوه وحسنوه وجاءوا به إلى الشرق[1].

(١) وائل عزت البكري، تطور النظام الصحفي في العراق ١٩٥٨-١٩٨٠ دراسة تحليلية، بغداد، مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٤، ص١٤

كانت الصحافة في الدولة العثمانية غير منظمة بقانون واضح يعطي الصحفي حرية العمل ويضع حدود العمل به، وكانت أحد بنود خط كلخانة تضمن استمرار الإصلاح بإصدار القوانين والنظم واحترامها والعمل بها وعدم مخالفتها.

وانسجاماً مع حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وما أقره خط كلخانة من الاستمرار في إصدار القوانين والنظم أصدرت حكومة الباب العالي في سنة ١٨٧٥ "منشور التنظيمات الصحفية" لتنظيم إصدار الصحف والمطبوعات.

وكانت أمور الصحافة وشؤونها ترتبط بنظارة المعارف ونظارة الداخلية في العاصمة اسطنبول، وكان أول قانون للصحافة صدر في العهد العثماني باسم "نظام المطابع والمطبوعات" الصادر في الخامس من شعبان ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، والذي تضمن خمساً وثلاثين مادة، وعدّ دستوراً للصحافة يبدأ العمل به اعتباراً من الأول من كانون الثاني ١٨٦٥ في كافة ولايات الدولة العثمانية، وطالبت المادة الأولى بضرورة الحصول على إجازة من الحكومة لإصدار الجريدة، وأن تكون الإجازة من نظارة المعارف للمواطنين العثمانيين، في حين يحصل الأجانب على الموافقة من نظارة الخارجية،كما نصت المادة الثانية من النظام، أما المادة الرابعة فطالبت أصحاب الصحف في داخل وخارج الدولة العثمانية أن يرسلوا نسخة إلى

"مدير المطبوعات" في اسطنبول، والى الوالي في الولايات، وفي آخر الجريدة اسم صاحبها أو محررها، ومنعت المادة التاسعة "جميع الجورنالات الأجنبية التي فيها قدح في الدولة العلية وتعرض لأمورها يجب منع دخولها إلى الممالك العثمانية" وتضمنت المواد من العاشرة إلى الرابعة والثلاثين أنواع الغرامات وعقوبة السجن، وعقوبات أخرى لكل من يخالف قانون المطبوعات أو تجاوز على "مقام مولانا السلطان" وأعضاء الحكومة العثمانية والولاة وموظفي الدولة أو "هتك ناموس شخص" و "طبع ذماً في سفراء الدول الأجنبية وكافة موظفي السفارات" ونصت المادة الأخيرة على أن "هذه القوانين تعد دستوراً للعمل ابتداءً من أول (كانون الثاني) سنة ١٨٦٥.

كان قانون سنة ١٨٦٥ الأساس الذي سار عليه مؤسسو الصحف، وفي حالة مخالفة تلك التعليمات فيتعرض صاحبها إلى أحدى العقوبات الواردة في القانون وبحسب "مزاج" مراقب المطبوعات، وصدرت في السنة ١٨٧٧ تعليمات تطالب أصحاب الصحف وتؤكد عليهم بوجوب "تنوير الشعب عن صحة جلالة مولانا الملك الغالية، ثم البحث عن المحصولات الزراعية وعن تقدم التجارة والصناعة في المملكة".

وشددت التعليمات على كافة الصحف الالتزام بالتعليمات الصادرة والالتزام بتنفيذها، ومن تلك البنود "لا يجوز نشر اسم أعداء جلالة السلطان ولا الإشارة إليهم" وكذلك لا يجوز نشر أي مقال أو خبر قبل أخذ موافقة نظارة المعارف المسؤولة عن المطبوعات، ومن جهة أخرى كان على مسؤولي الصحف الالتزام بنشر المقالات والأخبار التي ترسلها الحكومة للصحيفة، ولا يحق لرؤساء تحرير الصحف أن تحيد عن الصيغة التي وردت في تلك المقالات قيد أنملة.

ومما زاد في الحد من انتشار الصحف نظام الضريبة المفروض عليها والمعروف باسم "الطمغة" وهي أن يدفع عن كل عدد من أعداد الصحيفة الصادرة "بارتان" ولم ترفع هذه الضريبة إلا سنة ١٩٠١، وقد جعل السلطان من نفسه ذروة الهرم في مراقبة المطبوعات.

كانت هذه القوانين والتعليمات نافذة على جميع المطبوعات في ولايات المشرق العربي مما أدى إلى تقييد حرية الصحافة بشكل كبير جداً جعلها أشبه بالمعطلة، حيث كانت صحافة ولايات بلاد الشام وولايات العراق وولايتي اليمن والحجاز تعيش في ظل الرقابة الحكومية عدا ولاية مصر التي كانت تتمتع بالحرية في الطباعة والنشر حيث تمتعت بالاستقلالية والازدهار بعيداً عن رقابة السلطة العثمانية، مع وجود هامش صغير للصحافة في متصرفية

جبل لبنان في نشر الأخبار العلمية، وأخبار في التراث العربي، والأحداث اللبنانية وفي الآداب الغربية وترجمتها، وكان ذلك في ظل الامتيازات التي كانت تتمتع بها الإرساليات التبشيرية والطوائف غير الإسلامية.

صدرت في الولايات العربية عدداً من الصحف، وكانت "الوقائع المصرية" أولها والتي أنشأها محمد علي باشا في العشرين من تشرين الثاني ١٨٢٨، وصدر عددها الأول في الثالث من كانون الأول ١٨٢٨م وكانت صحيفة رسمية تصدر ثلاث مرات في الأسبوع، وأحياناً مرة واحدة، وتولى الإشراف عليها أول صدورها "كلوت بك" ومهمتها نشر الأخبار والأوامر الحكومية وإعلاناتها والأحداث الرسمية، ثم أصبحت يومية في عهد الخديوي إسماعيل وأشرف على إدارتها مدة من الزمن الأديب رفاعة الطهطاوي، ثم أحمد فارس الشدياق، وصدرت في اللغتين العربية والتركية، ثم بالتركية، ثم عاودت الصدور باللغة العربية، وفي الثمانينيات من القرن التاسع عشر ترأس تحريرها الشيخ محمد عبده، أما إدارتها فكانت بإشراف بريطاني.

وظهرت في مصر عدد من الصحف والمجلات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان أبرزها جريدة "وادي النيل" سنة ١٨٦٦ وأصدرها عبد الله أبو مسعود، ثم

جريدة "نزاهة الأفكار" سنة ١٨٦٩ وأصدرها إبراهيم المويلحي، ومحمد عثمان جلال، وصدرت بين الأعوام ١٨٧٦و١٨٨٢ مجموعة من الصحف والمجلات، فقد أصدر الأخوان سليم تقلا وبشارة تقلا في الخامس من آب ١٨٧٦ جريدة "الأهرام" في مدينة الإسكندرية، وكانت أسبوعية صغيرة الحجم وقليلة الصفحات، وأصبحت آنذاك من كبريات الصحف العربي، وأصدر الأديب فارس نمر واللبناني يعقوب صروف في سنة ١٨٧٦ ببيروت مجلة المقتطف التي كانت تعدّ من أرقى المجلات العلمية، وأصبح للمجلة حضور مؤثر لدى المثقفين المتنورين العراقيين، وكانت دليلهم في التقدم والتطور الفكري، وأدت المقتطف دوراً مهماً في شيوع الأفكار الغربية الحديثة في أوساط المفكرين والمثقفين لاسيما في مضمار العلوم الإنسانية والطبيعية، وفي سنة ١٨٨٥ انتقلت إدارتها إلى القاهرة وصدرت هناك، وأصدر يعقوب صنوع في آذار ١٨٧٧ جريدة "أبو النظارة" وانتقد فيها أعمال الخديوي إسماعيل، وكانت تمثل الصحافة الهجائية النقدية، وكان يصدر في مصر عدد كبير من الصحف والمجلات في نهاية القرن التاسع عشر، وكانت الصحافة تتمتع بنوع من الحرية في عهد الخديوي إسماعيل بشرط عدم التجاوز في

موضوعاتها على أعمال الخديوي آنذاك، وظهرت بعض الصحف التي كانت تناهض النفوذ الأجنبي في البلاد، وتطالب الحكومة المصرية بالحد من ذلك النفوذ، وكانت أبرز تلك الصحف "مرآة الشرق" سياسية أدبية نصف أسبوعية صدر عددها الأول في الرابع من شباط ١٨٧٩ وانشأوها سليم عنجوري، وبسبب سياستها تلك أغلقتها الحكومة في السادس من نيسان ١٨٨٢، وكذلك جريدة "مصر الفتاة" الصادرة سنة ١٨٧٩ وباللغتين الفرنسية والعربية، وأصدرتها جمعية مصر الفتاة، التي طالبت بتوحد المصريين ووقوفهم بوجه النفوذ الأجنبي، وبأن تكون "مصر للمصريين"، وبذلك ساعدت الصحافة الحرة في مصر على تكوين رأي معارض لتزايد النفوذ الأجنبي في بلادهم، وقيام الثورة العربية.

وفي عهد الخديوي توفيق انتقدت بعض الصحف المصرية أعمال الحكومة وموقفها المؤيد للنفوذ الأجنبي في الولاية، وطالبت صحيفتا المفيد والنجاح الصادرتين سنة ١٨٨١ الحد من تزايد النفوذ الأجنبي، لاسيما البريطاني، وتقييد سلطة الخديوي بإقامة نظام حكم دستوري في البلاد، وتحقيق الإصلاح الداخلي(١)، وقد أدت الصحف المصرية دورها في تنبيه المواطنين إلى الأطماع الأجنبية في

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المصدر السابق، ص٢٤٢.

بلادهم، وأسهمت في نشر الوعي الفكري والسياسي في مصر، وفي العقد الأخير من القرن التاسع عشر انقسمت الصحف المصرية بين مؤيد للسلطة في مصر ومؤيد لهم.

وظهرت الصحافة في ولايات الشام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ففي دمشق صدرت جريدة سورية سنة ١٨٦٥، وفي حلب تأسست جريدة الفرات سنة ١٨٦٩، وكانت صحف رسمية تصدر بإشراف السلطة العثمانية في الولاية ورقابتها، وصدرت باللغتين العربية والتركية، وكانت الجريدة الصادرة في الولاية تنشر أخبار الولاية فضلاً عن أخبار وأوامر حكومة الباب العالي، وعلى الرغم من ذلك أدت الصحف دوراً في تطور الحركة الفكرية، فظهرت آراء وأفكار تطالب بالإصلاح الداخلي والاهتمام بنشر التعليم، وتطوير الزراعة والصناعة، وبلغ عدد الصحف في ولايات الشام والمتصرفيات الثلاثة ستاً وثمانين جريدة منها ست وخمسون جريدة في ولاية بيروت وحدها.

وظهرت في ولايات المشرق العربي صحف ومجلات عديدة تنوعت في موضوعاتها وإداراتها وتباينت في مدة صدورها، وكانت تنشر في صفحتها الأخبار والموضوعات الاقتصادية والثقافية والسياسية التي كانت تصدر فيها الجريدة، فضلاً عن أخبار أخرى عن الدولة العثمانية والعالم سهلت اطلاع القارئ في ولايات المشرق

العربي على معلومات جديدة في الاقتصاد والثقافة ومعلومات عامة اسهمت في تطور الوعي الثقافي والسياسي لمجتمع تلك الولايات.

وكانت ولايات العراق واليمن والحجاز أكثر الولايات فقراً في صدور الصحف والمجلات، وعلى خلاف مصر والشام لم تكن لدى هذه المناطق اتصالات وثيقة بالأفكار الأوربية أو البعثات التبشيرية أو الثقافية الأوربية، فضلاً عن ذلك كان مستوى التعليم غير غالٍ إلا أن السبب المباشر لهذا التأخير يعود بالدرجة الأساس إلى السيطرة العثمانية المباشرة على حكم هذه المناطق، وكما هو معروف عنها أنها بقيت حتى مدة متأخرة من القرن التاسع عشر تفكر بعقلية القرون الوسطى، وكن جل اهتمام الأتراك منصباً على توطيد سلطة الباب العالي على هذه الأقاليم. ففي ولاية بغداد صدرت جريدة "الزوراء" الرسمية في الخامس عشر من حزيران ١٨٦٩، وفي ولاية الموصل صدرت جريدة "الموصل".

واصدر أحمد فارس الشدياق في اسطنبول سنة ١٨٦٠ جريدة "الجوانب" وكانت صحيفة أسبوعية سياسية، وتطبع في المطبعة السلطانية، وبعد عشرة أعوام أنشأت لها مطبعة خاصة حديثة، وانتشرت الجريدة بشكل واسع في المشرق العربي، ونالت شهرة واسعة، ووصلت أعداد منها زنجبار والهند، وجمع الشدياق ما نشرته جريدة الجوانب وتم طبعه في سبع مجلدات باسم "كنز

الرغائب في منتخب الجوانب" وكان للجريدة دور في توصيل أفكار الأدباء العرب إلى القراء، وقد كانت مثار إعجاب النخبة المثقفة في العراق ومحوراً يدور حوله نقاش أدبي وثقافي واضح وعدت الجوانب "أهم رافد نقل الفكر الأوربي، والحضارة الغربية، والتمدن الحديث إلى العالم العربي".

وتخصصت مجلات في الجانب العلمي منها مجلة "مجموع فوائد" وصدرت في بيروت سنة ١٨٥١ و"يعسوب الطب" الصادرة سنة ١٨٦٥ في القاهرة، وعدت أول مجلة طبية تصدر باللغة العربية، وكانت تطبع في مطبعة بولاق الحكومية(١)، وهناك مجلة "مجموع العلوم" التي أصدرتها الجمعية العلمية السورية سنة ١٨٦٨ ومجلة "الطبيب" صدرت أوائل سنة ١٨٧٨ لصاحبها الطبيب "جورج بوست" أستاذ الجراحة في الجامعة الإنجليزية في بيروت، وكانت تنشر معلومات حديثة في مجال الطب والصيدلة تهم المختصين وأسهمت في تطور الوعي الصحي للمواطنين.

ومن الصحف المهمة آنذاك كانت جريدة "لبنان" وأصدرها المتصرف داوود باشا (١٨٦١-١٨٦٨) سنة ١٨٦٧، وصدرت بأربع صفحات باللغتين العربية والفرنسية، وطبعت في مطبعة

(١) تاج السر أحمد حران، تطور الفكر القومي العربي من خلال العلاقات العربية – التركية ١٩٠٨-١٩١٤، بغداد، ١٩٨٣، ص١٢.

المتصرفية، وكانت تنشر الأخبار الخارجية فضلاً عن الأخبار الداخلية ومعلومات ثقافية مختلفة بحيث "عدت من أهم الصحف (الرسمية) في ذلك العهد".

أما جريدة الزوراء الصادرة في بغداد سنة ١٨٦٩ فقدمت للقراء والمجتمع معلومات جيدة في كافة المجالات، واحتلت الجريدة موقعاً مهماً في التأثير الفكري لدى الفئة المثقفة العراقية، فهي من أهم ما أفرزته الحداثة في العراق، فمن خلال نشرها الأخبار المتنوعة المحلية والعالمية نوّرت أذهان الناس بمعلومات جديدة في الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فبثت في الفكر الثقافي والسياسي روحاً جديدةوقد أسهمت الزوراء في تعريف العراقيين بالثورة الفرنسية ومبادئها التحررية.

وأسهمت المرأة في دخول ميدان الصحافة، وشاركت عبر مقالات كتبتها في الصحف في الدعوة إلى تحريرها وبدأت "مريانا مراش" بنشر سلسلة مقالات حول تعليم المرأة في مجلة الجنان وجريدة لسان الحال، وأصدرت السورية "هند نوفل" أول مجلة نسائية في القاهرة في تشرين الثاني ١٨٩٢ تحمل أسم "الفتاة" وساهمت هي وعدد من أخوتها في تحرير بعض المجلات، وصدرت مجلة "مرآة الحسن" و"أنيس الجليس" في سنة ١٨٩٦.

وكانت مواقف بعض محرري الصحف ومؤسسيها تتباين بين المؤيد للدولة العثمانية وبين من يدعو سكان الولايات العربية للثورة عليها، ففي الجانب الأخير دعا محررا صحيفتي "الخلافة" و"الاتحاد العربي" الصادرة في لندن سنة ١٨٨١ العرب للثورة على الدولة العثمانية وبمساعدة بريطانيا، فيما كانت جريدتا "المشتري" الصادرة سنة ١٨٦٧ و"الصدى" الصادرة سنة ١٨٧٧ تؤيدان المصالح الفرنسية في المشرق العربي، مع دعوة سكانه للثورة على الدولة العثمانية، ويتضح من هذا إن تلك الصحف كانت مدعومة من الحكومتين البريطانية والفرنسية لتحقيق أطماعهما في المنطقة، وأصدر السوري أمين أرسلان في باريس جريدة عربية "كشف النقاب" طالبت بالإصلاح في ولايات الشام.

وكان المفكرون والصحفيون ومؤسسو الصحف في ولايات الشام ولاسيما سوريا وحلب قد أجبروا على الهجرة إلى ولاية مصر أو إلى أحد الدول الأوربية لاسيما فرنسا وبريطانيا، خوفاً من التعرض للعقوبات من الحكومة العثمانية، وهرباً من الرقابة الشديدة على أقلامهم التي كانت تنتقد الإدارة العثمانية وتطالبها بالإصلاح في ولاياتهم، وكان العلامة والمفكر الدمشقي محمد كرد علي أحد الهاربين من السلطة العثمانية إلى خارج دمشق وكان محمد كرد

علي "يعدّ من أبرز رواد النهضة الإسلامية العربية الحديثة، ومن رجال الإصلاح والتجديد في المشرق العربي.

واستمر المثقفون والمفكرون، ومنهم الصحفيون في توجيه النقد إلى النظام الحميدي من خلال كتاباتهم في الصحف، لاسيما في مصر وباريس، والتي كان لها وقعها على الدولة العثمانية، وكان صدور الصحف والمجلات، ونشرها القصص والمسرحيات والمقالات والبحوث، فضلاً عن نشر أخبار الدولة العثمانية، وبعض أخبار العالم المتنوعة قد أسهم في تطور المجتمع ثقافياً واجتماعياً وفكرياً وسياسياً، هذا وصدرت صحف عديدة في الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين والمكسيك وكولومبيا وإيطاليا وفرنسا، وتعدّ مجلة "العروة الوثقى" الصادرة في باريس سنة ١٨٨٤ من "أشد المجلات العربية تأثيراً في تنبيه الأفكار في المشرق العربي كله".

وبرز تفاعل ثقافي بين صحفيي المشرق العربي لاسيما بين صحفيي ولايات الشام ومصر والعراق، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ كان عدد من الصحفيين السوريين محررين في جريدة الأهرام ومجلة المقتطف بل وأسسوا بعض الصحف خلال هجرتهم إلى القاهرة والإسكندرية، وشارك بعض المثقفين العراقيين في الكتابة في تلك الصحف، وكانت الصحافة بشكل سنة تؤدي دوراً

أساسياً في التجديد الفكري والسياسي والاجتماعي في مجتمع المشرق العربي، وأسهمت في تأكيد فكرتي التطور والتقدم في أذهان القراء.

وكانت الطباعة في النصف الأول من القرن التاسع عشر تقتصر على المطابع الحجرية البدائية وعدت لبنان أول منطقة عرفت الطباعة في المشرق العربي، وارتبط التطور الطباعي في النصف الثاني من القرن نفسه بالنشاط الصحفي في الولايات العربية، وانتشار التعليم الحديث، وازدياد الحاجة إلى الكتب والمؤلفات.

وتعددت الجهات التي اهتمت بإنشاء المطابع منها حكومية، وأخرى تابعة للإرساليات التبشيرية، وثالثة أسسها أشخاص، وقد أسست أول مطبعة حجرية سنة ١٨٤١ في حلب، وفي سنة ١٨٤٨ جلب الرهبان اليسوعيون مطبعة حجرية طبع فيها بعض النشرات والمؤلفات الدينية الخاصة بالطائفة.

وحددت المادة الثانية من قانون المطابع والمطبوعات العثماني للسنة ١٨٦٥ وجوب الحصول على الإجازة الخاصة بالمطبعة من نظارة الخارجية للأجانب، أما مواطنو الدولة فتكون طلباتهم موجهة لنظارة الداخلية، وأشارت المادة الثانية عشرة من الدستور العثماني "بأن تكون المطبوعات مطلقة في دائرة القانون".

وشهد نهاية القرن التاسع عشر دخول الآلات الحديثة على المطابع وتحسنت أساليب الطبع، وازداد عدد المطابع والعاملين فيها،

وتعددت وتنوعت المطبوعات واللغات التي تصدر بها، وازدادت الكتب المطبوعة والمؤلفات، وأصبحت سهلة الحصول، وكان ذلك التطور قد ساعد في نشر نتاجات الأدباء والكتاب والمثقفين بين أكبر عدد من القراء في ولايات المشرق العربي.

وأدت البعثات التبشيرية دوراً ملحوظاً في تنشيط حركة الطباعة الحديثة وطبعت مؤلفات عديدة وبلغات مختلفة، إنكليزية وفرنسية وعربية وكلدانية وغيرها، كما أسهمت مطابع الولايات الرسمية أيضاً في طبع السالنامات باللغة التركية والصحف الرسمية باللغتين العربية والتركية احتوت معلومات عديدة عن الولايات العثمانية.

وانمازت مطابع بيروت المتعددة فكانت تتوزع مطبوعاتها في دمشق وحلب وحمص وحماة وغيرها من مدن الشام، كما وصلت المطبوعات اللبنانية إلى مصر، وكان العراق يستورد كتبه من بيروت أيضاً، وتركزت مطابع بيروت على طباعة بعض الكتب الأدبية والتراثية والدينية، وقد بلغ عدد الكتب التي طبعت في مطبعة الجامعة الإنجيلية في بيروت سنة ١٨٨١ (٥٧٥٠٠) مجلداً أدبياً وعلمياً، وكان كتاب "طوق الحمامة" في مبادئ النحو للشيخ ناصيف اليازجي من أبرزها.

وأوجدت مطبوعات بلاد الشام طريقها إلى أسواق العراق ومصر منذ أواخر القرن التاسع عشر، واطلع المثقف العراقي لأول

مرة على مؤلفات موسوعية عن طريق بلاد الشام منها على سبيل المثال "دائرة المعارف" لبطرس البستاني، وأن عدداً من المؤلفات العراقية طبعت في بلاد الشام.

لقد كان التطور الطباعي والصحفي وانتشار المطبوعات المختلفة يمثل تطوراً ملموساً في الميدان الثقافي في المشرق العربي، وبوساطة المطبوعات وصلت الولايات العربية آراء وأفكار غربية عصرية عن التطور والنمو من أجل البقاء، والبقاء للأصلح وغيرها من الأفكار التي لم يألفها مجتمع المشرق العربي.

وكان من نتائج انتشار التعليم الحديث والطباعة والصحافة أن تعرّف مثقفو المشرق العربي على بعض جوانب التطور الحاصل في الحياة الثقافية والسياسية والاقتصادية في أوربا وتفاعلوا معها، فأثرت بهم وظهر اهتمام بتلك الجوانب وبما ينسجم والمجتمع العربي، وبرز عدد من المهتمين بجوانب الأدب والمسرح، وكتابة التاريخ على وفق المنهج العلمي الحديث، أما في ولاية اليمن فبالرغم من التأخر الثقافي الذي كانت تعيشه ولاية اليمن، إلا أنها عرفت الطباعة منذ سنة ١٨٧٢م، عندما أدخل العثمانيون إليها مطبعة يدوية لتكون فيها مطبعة الولاية الرسمية وكانت نشرة (يمن) الناطقة باسم القوات العثمانية أول ثمرة من نتاج المطبعة وقد اقتصرت مطبوعاتها على البيانات الخاصة بالإدارة العثمانية على اعتبار أن

المستوى الثقافي لأهالي اليمن لم يكن ليؤهلهم للقراءة والإطلاع، لكن السالنامات الخاصة بالولاية كانت تطبع في مطبعة الولاية.

ارتبط ظهور الصحافة في اليمن هي الأخرى بالسيطرة العثمانية الأخيرة عليها سنة ١٨٧٢م وكانت نشرة (يمن) أول صحيفة تصدر في الولاية، حيث أخذت بالصدور منذ سنة ١٨٧٢ في صنعاء وباللغة التركية بأربع صفحات وبحجم متوسط، تعبر عن النهج السياسي والعسكري للإدارة العثمانية ولنشر القوانين وأخبار العاصمة استمرت بالصدور (٦ سنوات) متواصلة، حتى رأت الإدارة العثمانية ضرورة إيجاد وسيلة اتصال جديدة توصل إلى الجهات اليمنية والقوات العثمانية في الوقت نفسه فأصدرت صحيفة جديدة باسم صنعاء في سنة ١٨٧٨م لتكون لسان حال الحكومة (الصحيفة الرسمية)، وتحرر أسبوعياً كل يوم خميس باللغتين التركية والعربية قياس الورقة (٥٠×٣٢سم) بخمسة أعمدة على أربع صفحات صفحتان بالعربية وصفحتان بالتركية وكذلك تنشر فيها الصور الفوتوغرافية، ثم أخذت بالصدور في ثماني صفحات صغيرة بعبارات ركيكة تدل على قصر باع كتابها في صناعة الإنشاء، وقد تحسنت بعض الشيء في سنوات صدورها الأخيرة.

اهتمت الصحيفة بأخبار الدولة العامة وبشؤون اليمن ضمن السياسات العليا للدولة كما عملت على رفع الروح

المعنوية للجنود العثمانيين في الولاية وكذلك المسؤولين في العاصمة من خلال التقليل من حجم الخسائر التي قد تتعرض لها القوات العثمانية في الولاية.

انعكس التطور في الحياة الثقافية إيجابياً على الوعي الفكري – السياسي في الولايات العربية وأدى إلى ظهور فئة مثقفة في المجتمع طرحت أفكارها وتباينت آراؤها بين إعطاء دور لسكان الولايات العربية المشاركة في الحياة العامة وإدارة شؤون ولاياتهم ضمن إطار الدولة العثمانية، وبين الاتجاه للعمل السري والمطالبة بالاستقلال التام عن الدولة العثمانية، وقد دللت تلك الآراء على نضج في الفكر العربي أدى إلى تطور الفكر السياسي في الولايات العربية في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وكان يقود تلك التوجهات الفئة المثقفة في المشرق العربي، التي قدر لها، في ظل غياب الرأي العام مع وعيها لحقوقها وواجباتها السياسية، الهيمنة على مجريات الأمور السياسية في الولايات العربية.

الخاتمـــــة

بعد أن شهدت الدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر تدهوراً في أنظمة الحكم، وعدم قدرتها على استيعاب التطورات التي شملت مجالات الحياة المختلفة في أوربا خاصة وفي جميع النواحي العسكرية والإدارية والثقافية والاجتماعية.

ونتيجة للخسائر العسكرية التي منيت بها، مما اضطرها إلى توقيع عدة معاهدات مهينة للحكم العثماني، هذا أدى إلى أن تمد عينها على إصلاح هذا النظام.

كما انقسم دعاة الإصلاح في الدولة العثمانية إلى فريقين، يرى الفريق الأول أن العلاج يكمن في تطبيق الأنظمة الإسلامية والتقاليد العثمانية الأصيلة، وأما الفريق الثاني فقد ارتأى أن الإصلاح يستلزم اقتباس النظم الأوربية واستلهام تجاربها بعد أن أدرك هؤلاء أن القوة الأوربية لا تقاوم بالارتداد إلى الإسلام الأول أو الاعتصام بالأساليب العثمانية الأولى.

وقد كان وراء حركة الإصلاح العثمانية التي بدأت في القرن الثامن عشر عوامل عدة، منها الضغط الاستعماري الأوربي على الدولة العثمانية، وأن حركة الإصلاح كانت من الداخل أي من الطبقة البرجوازية التي نشأت في اسطنبول وبالرغم من ضعفها وشملت الإصلاحات العسكرية والإدارية والثقافية مما أثر على

حركة النهضة العربية التي قادها بعض الدارسين في الخارج وهذه الأخيرة مرت بمرحلتين:

الأول (العفوية) من منتصف القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين.

الثانية مرحلة الثورة ذات الأيديولوجية المميزة التي تستمد بالنظرية.

وكان للإصلاحات العثمانية الأثر على الثقافة في الأقطار العربية كافة ومن هذه التأثيرات تأسيس الجمعيات والمجلات والصحف اليومية والأسبوعية وغيرها، مما زاد وعي المواطن العربي وتطلعاته إلى ما يدور حوله في العالم أيضاً رجوع البعثات من الطلاب الدارسين في أوربا أدى إلى زيادة المطالبة بالتحرر من قيود المستعمر الأجنبي ونمو الحركة الوطنية بشكل كبير.

وأيضاً أن الإصلاحات الخدمية والاجتماعية والعسكرية التي قدمت من الدولة العثمانية لهذه البلدان العربية كانت ضعيفة جداً مما ساعد على قيام النهضة العربية ضد الحكم العثماني.

المصـــــادر والمراجـــع

١-أحمد ناطق إبراهيم العبيـدي، مضـائق البسـفور والدرنـديل ١٧٧٤- ١٨١٥ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية أبن رشد جامعة بغداد، ٢٠٠٣.

٢-زيـــدان حســان الحـاوي، مـؤتمر فيينـا ١٨١٤-١٨١٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كليـة التربيـة جامعـة بغـداد، ٢٠٠٤، ص٣٩.

٣-عبد الرزاق الهلالي، تأريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٩١٧،بغداد مطبعة المعارف، ١٩٥٩،ص٤٧-٦٢.

٤-انكلدلهارد، تركيا وتنظيمات دولت عثماني نك إصلاحي، ترجمة علي رشاد، اسطنبول، مطبعة قناعت كتب خانة سـي، ١٩٧٨، ص٣٨-٣٩.

٥-خلف بن دبلان خضر الوذيناني، الدولة العثمانية الفكـري، ط٢، مكة المكرمة، مطبعة جامعة أم القرى، ١٩٩٧، ص٥٧٥.

٦-جميـل موسى النجـار، التعليم فـي العـراق فـي العهـد العثماني الأخير ١٨٦٩-١٩١٨، بغداد مطبعة مكتبة التحريـر، ٢٠٠١، ص٥٩.

٧-عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، القاهرة، مطبعة مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٨٠، ص١٨١.

٨-علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض، وأسباب السقوط، ط٢، مصر، المنصورة، مطبعة مكتبة الإيمان، ٢٠٠٦، ص٣٥٦.

٩- يوسف بك حتاتا، مدحت باشا حياته ومحاكمته، ترجمة صديق الدملوجي، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٢، وكذلك ينظر إلى:

١٠- Ministry of Transportation Iraq, Republic rail way, co, Historical, review of F. R. R, Printing in AL-Hadeel Co, 2008, p3.

١١- سيار كوكب علي الجميل، المصدر السابق، ص٣٦٧.

١٢- عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٧، ط١، مطبعة المكتبة الحيدرية، ٢٠٠٣، ص١٧٩.

١٣- محمد عصفور سلمان، حركة الإصلاح العثماني وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩-١٩٠٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

١٤- ساطع الحصري، حولية الثقافة العربية للسنة ١٩٥٠-١٩٥١، القاهرة، مطبعة الإعلام، ص٧-٨.

١٥- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، القاهرة، مطبعة الإعلام، ١٩٧٦، ص١٢٦.

١٦- محمد عصفور سلمان، المصدر السابق، ص٣١٥.

١٧- تاج السر أحمد حران، تطور الفكر القومي العربي من خلال العلاقات العربية – التركية ١٩٠٨-١٩١٤، بغداد، ١٩٨٣، ص١٢.